

إيران تجند صحافيين للإيقاع بزملائهم المعارضين

محمي صحافي محكوم بالإعدام يكشف اختطافه من بغداد



روح الله زم كشف معلومات غير مسبوقة عن النظام الإيراني

بأنها "قوة قيمة وولائية"، إذ تطوع بالسفر إلى سوريا، لكنه قبض عليه في 5 أكتوبر 2016، وحُكِمَ عليه بالسجن 10 سنوات بتهمة التجسس لصالح إسرائيل. وأثناء اعتقال رستمي، حُكِمَ عليه بالسجن لمدة 8 سنوات بتهمة "كاذبة". ويقول ناشطون إن الهدف الرئيسي من وراء اعتقال زم هو التعرف على من كانوا يتواصلون معه في جهاز الحرس الثوري، وبيت المرشد، حيث كان الموقع ينشر خلال الأعوام الماضية، تقارير خاصة وغير مسبوقة من داخل أروقة النظام.

وقال زم في الاعتراف الذي تم بثه، في 17 أكتوبر "عندت على اتصال مع رجل يدعى محمد حسين رستمي، كان في سوريا. وفي اتصالاتي معه سألته عن إمكانية الحصول على معلومات وأعد مرارا أنه يتمتع بقدرة كبيرة على إمكانية الوصول".

يشار إلى أن الشخص المذكور في الفيديو هو محمد حسين رستمي، وهو مدير موقع "عماريون"، أحد المواقع التي أطلقت لمحاربة معارضي ومنتقدي النظام الإيراني في الفضاء السيبراني. وكان رستمي أحد الشخصيات التي وُصفت

واتهم زم بـ"الفساد في الأرض" من خلال الدعاية ضد النظام والتخريب الإعلامي على التظاهرات وأعمال الشغب والعمل ضد الأمن القومي والتخريب مع أجهزة استخبارات أجنبية.

وبث التلفزيون الرسمي الإيراني مقطعاً من اعترافات روح الله زم، تكلم فيه ضد محمد حسين رستمي، أحد من يسمون بـ"المدافعين عن الحرم الزينبي"، والذي تم اعتقاله عام 2016 بتهمة التجسس، وحُكِمَ عليه بالسجن 10 سنوات، وقال زم إنه تلقى أخباراً من رستمي وأرسل له تمنيات من إحدى الصرافات.

غير أن زوجة الصحافي الإيراني زم صرحت في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" في نسخها الفارسية، بأن روح الله زم لم يكن وحيداً بعد وصوله إلى العراق، حيث كانت تنتظره هناك مساعدة له في إدارة موقعه المعارض دعي شيرين نجفي، لكن لم يتم اعتقالها على غرار زوجها. وبعد سلسلة محاكمات واعترافات تلفزيونية، حكمت محكمة الثورة الإيرانية على زم بالإعدام، ما دفع بفرنسا وعدة منظمات دولية وحقوقية أن تصدر بيانات إدانة وتطالب بإلغاء الحكم "التعسفي".

لا تزال قضية الصحافي الإيراني روح الله زم المحكوم بالإعدام تشغل الرأي العام، بسبب طريقة اختطافه من بغداد بعد استدراجه من مكان إقامته في فرنسا، بمساعدة إحدى زميلاته الصحافيات، التي يقول ناشطون إنها إحدى عميلات الاستخبارات الإيرانية.

باريس - كشف محامي الصحافي الإيراني المعارض، روح الله زم، المحكوم بالإعدام، بعد خطفه من مطار بغداد، في أكتوبر الماضي، أن جهات في الحرس الثوري انتحلت صفة مكتب المرجع الشيعي بالعراق، علي السيستاني، واستدرجته إلى بغداد، بالتعاون مع زميلة صحافية إيرانية مقيمة في تركيا.

وقال المحامي الإيراني حسن فرشتيان المقيم في باريس، أن موكله وصديقه الصحافي زم "جاءني في مكتبي في باريس قبل يوم من رحلته إلى العراق وكان برفقته حارسان مسلحان من الأمن الفرنسي جلسا في غرفة الانتظار، وقد غضبت بوجهه عندما أخبرني بنية السفر إلى العراق للقاء السيستاني، وقلت له هذه خدعة ستودي بك إلى الهلاك".

نشطاء تحدثوا عن تورط زميلة لروح الله زم في اختطافه، ووصفوها بأنها إحدى العميلات المعروفة باسم «السننونات»

وأضاف المحامي في مقال نشره موقع "سحاح نيوز" المعارض أن زم اتصل به قبل أيام وطلب منه موعداً، لأخذ استشارة حول سفره المرتقب للعراق وإجراء مقابلة مع السيستاني.

وأكد فرشتيان أن زم كان واثقاً من أن لا شيء خطيراً سيحدث له لأن عناصر مكتب السيستاني سيرافقونه إلى النجف فور وصوله وحتى عودته من المطار، وقد تلقى وعداً من جماعة في العراق انتحلت صفة مكتب السيستاني ووعده بمساعدته بمبالغ مالية كبيرة لفتح قناة تلفزيونية في أوروبا، فدفعه حماسه وشغفه الصحافي إلى قبول هذا العرض دون التفكير في العواقب. وأضاف "تم استغلال اسم السيستاني

مراسلو قناة الحرة في العراق يعملون في ظل التهديد والترهيب

غوغل تقم المستخدم في حرب المحتوى

سيدني - لجأت غوغل إلى الجمهور في هجومها المضاد على مشروع قانون في أستراليا يهدف إلى إلزامها الدفع لوسائل الإعلام لقاء محتواها، إذ وجهت إلى المستخدمين رسالة مفتوحة نبهت فيها إلى أن مشروع القانون هذا يشكل خطراً على خدماتها وعلى بياناتهم الشخصية.

وكانت أستراليا كشفت في نهاية يوليو الفائت عن مشروع "مدونة سلوك إلزامية" من شأنها تنظيم العلاقة بين وسائل الإعلام التي تواجه صعوبات مالية كبيرة والشركات الإعلامية التي تسيطر على شبكة الإنترنت، وفي مقدمتها غوغل وفيسبوك.

وإضافة إلى إلزامية الدفع لقاء المحتوى، يعالج مشروع القانون مسائل عدة، منها الولوج إلى بيانات المستخدمين، وشفافية الخوارزميات وترتيب ظهور المحتويات في التدفقات الإخبارية للمنصات وفي نتائج البحث. ويفرض المشروع غرامات تصل إلى الملايين من اليوروهات.

وتقف غوغل بقوة أمام هذه المبادرة التي كشف النقاب عنها بعد مفاوضات استمرت 18 شهراً لم تفص إلى تقريب وجهات النظر بين الطرفين. وفي هذا الإطار، جاء رد غوغل الإثنين من خلال رسالة مفتوحة إلى الأستراليين تظهر كفاءة منبذقة على صفحة محرك البحث غوغل.

وحذرت الرسالة من أن ثمة "خطراً" على "الطريقة التي يجري بها الأستراليون أبحاثاً كل يوم". وأضافت "هذا القانون قد يؤدي إلى إعطاء بياناتناكم مجموعات الإعلام الكبرى".

بأن هذا "يؤكد استمرار النهج الذي سارت عليه الحكومات المتعاقبة من التضييق على حرية العمل الصحافي وانتهاك الدستور". وتعرض قناة الحرة باستمرار لتهديدات واعتداءات على مراسليها في المناطق التي تتواجد فيها ميليشيات الموالية لإيران، كما العراق ولبنان، ففي يونيو الماضي تعرضت مراسلة قناة الحرة في لبنان جينا عفيش إلى مضايقات خلال مداخلة مباشرة على الهواء.

المراسلة نجاح العبادي تعرضت للضرب خلال تغطيتها للمظاهرات في البصرة ما تسبب في إضعاف حاسة السمع لديها

وكانت عفيش تتحدث عن مطالب المحتجين الراضية للواقع الاقتصادي المتردي وتدنيداً بالطبقة السياسية الحاكمة، وكذلك حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، لتتفاجأ بهجوم عليها من قبل مجموعة تابعة لحزب الله رفضت المطالب المتعلق بالسلاح، لترد عليهم عفيش بأن هذا المطالب مطروح من قبل مجموعات من المتظاهرين ولا يمكن تجاهله. وكتب جاد شحروو المسؤول الإعلامي في مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية "سكاكين" عبر تويتر "الاعتداء على طاقم التصوير ومراسلة الحرة، لا يمت إلى أخلاق الثورة بصله وانتقاد أي عمل صحافي لا يكون بالعنف أو الشتم".

العراقية بغداد، بسبب تهديدات تعرضت لها. وأرسلت إدارة القناة في واشنطن بريداً إلكترونيًا للعاملين بفيدي بإغلاق مكتب بغداد وتسريح العاملين. وقال أحد الموظفين إن "مضمون البريد يقول إنه بسبب تزايد القلق على حياتكم، قررنا أن يكون الخامس عشر من الشهر المقبل (فبراير) آخر يوم عمل لكم، ونشكركم على جهودكم، وإذا قررنا إعادة العمل في بغداد فستكون مضمونة".

وأصدرت قناة "الحرة" بياناً أفادت فيه بأن "الشبكة تلقت معلومات جدية عن احتمال شن الميليشيات هجوماً على المكتب في بغداد". ولم تستبعد القناة أن الميليشيات كانت تخطط عقب مهاجمة مكتب الحرة في بغداد، للإبقاء بان الجهة التي تقف وراء الاعتداء هي جماعات متشددة أخرى، على غرار تنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي. وأدانست جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق الاعتداء على الصحفيين، مؤكدة أن ما تعرضوا له يعد "انتهاكاً واضحاً" لحرية العمل الصحافي والإعلامي المكفول دستورياً.

وطالبت رئيس الوزراء بوصفه قائداً عاماً للقوات المسلحة، ووزير الداخلية بالتدخل الفوري لمعالجة العناصر الذين اعتدوا على الصحفيين، والكشف عن الضابط الذي أصدر أمراً باعتجاز ومنع طاقم صحافي، والاعتداء بالضرب المبرح على مراسلة كانت تقوم بواجبها المهني. وحكمت رئيس الوزراء مسؤولية استمرار الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون في جميع مناطق العراق، دون رادع أو أي موقف من قبله. ونوهت

البصرة بعد انتهاء المهلة التي منحت له لإعتقال المتسببين في خلخله الوضع الأمني في المدينة".

ويتعرض مراسلو قناة الحرة في بغداد إلى مضايقات وتهديدات متواصلة بسبب تقارير صحافية نشرتها القناة. وفي خضم التوترات بين إيران والولايات المتحدة، والمخاوف من أن تمتد إلى العراق المحاصر بين حليفه، طالبت جماعات سياسية ومسلحة الموالية لإيران السلطات مراراً بمعالجة القناة بعد بثها لوثائق يتناول فساد رجال الدين.

وفي يناير الماضي أغلقت قناة "الحرة" الأميركية مكتبها في العاصمة

بغداد - تعرضت مراسلة قناة "الحرة" في البصرة إلى اعتداء بالضرب المبرح من قبل قوات مكافحة الشغب في البصرة، مع مصور القناة أثناء تغطيتها لمظاهرة انطلقت مساء الأحد على خلفية مقتل ناشط عراقي برصاص مسلحين في المحافظة.

ونقلت القناة على موقعها الإلكتروني، تصريحات المراسلة نجاح العبادي، قائلة إن القوات الأمنية "اعتدت عليها بالضرب والكلمات النابية"، كما صورت حادثة اعتقال المصور الخاص بها واقتياده من قبل قوات مكافحة الشغب في المحافظة. وأكدت العبادي تعرضها للضرب على



العراق المتظاهرون يستمرون بحراكهم في بغداد ومدن عدة

فريج عند حدود محافظتي ديالى وصلاح الدين • تنظيماً داعش يهاجم مخيم رسته جودي بال

قناة الحرة تستفز الميليشيات الموالية لإيران